



مقرر عدد 188/05/2023 بتاريخ 18 ماي 2023
النقطة التاسعة والعشرون من جدول أعمال الدورة العادية لشهر ماي 2023 والمتعلقة:

تعديل كناش التحملات الخاص بوكلاء سوق الجملة للخضر والفاكه بمراكش.

- إن المجلس الجماعي لمراكش المجتمع في دورته العادية لشهر ماي 2023 المنعقدة في جلستها الثانية العلنية يوم الخميس 18 ماي 2023 بقاعة الجلسات الرسمية بشارع محمد السادس تحت رئاسة السيد محمد الأدريسي النائب الأول لرئيسة مجلس جماعة مراكش وبمحضر السيد احمد فاضل رئيس المنطقة الحضرية جامع لفنا ممثلاً للسيد الوالي عامل عمالة مراكش.
- وطبقاً لمقتضيات القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلق بالجماعات وخاصة المادة 92 منه.
- وبعد تقديم نص تقرير اللجنة المكلفة بالمرافق العمومية والخدمات حول موضوع النقطة.
- وبعد تدخل السيد النائب الأول لرئيسة مجلس جماعة مراكش (رئيس الجلسة) في الموضوع.
- وبعد التوضيحات التي قدمها السيد رئيس قسم الجماعات المحلية بولاية مراكش اسفي في الموضوع.
- وبعد فتح باب المناقشة وابداء الرأي حول النقطة.
- وبعد الاتفاق على تعديل كناش التحملات الخاص بوكلاء سوق الجملة للخضر والفاكه بمراكش وذلك بالإبقاء على الفقرة الأخيرة من الفصل الرابع مع تغيير صيغتها والتي تقضي بعدم السماح بالمشاركة في مباراة اختيار وكيل بسوق الجملة للخضر والفاكه بجماعة مراكش للوكلاء المترشحين للقطاع العرالذين سبق أن مارسوا منصب وكيل بسوق الجملة للخضر والفاكه بجماعة مراكش لفترتين سابقتين.
- وبعد عرض كناش التحملات الخاص بوكلاء سوق الجملة للخضر والفاكه بمراكش في صيغته المعدلة.
- وبعد إجراء التصويت العلني طبقاً للقانون.
- وحيث أن عملية التصويت أسفرت على ما يلي:

- عدد الأعضاء الحاضرين أثناء التصويت

- عدد الأصوات المعتبر عنها

- عدد الأعضاء الموفقين

محمد الأدريسي، عبد العزيز بوسعيد، طارق حنيش، خديجة بورحاشي، كمال ماجد، نسيمة سهيم، نجية عوجاجي، رقية العلوى حاجب، ثورية بوعياد، أمينة المغارى القصري، حليمة بامحمد، الحسين نوار، محمد نكيل، سعيد بوجاجة، جهان حدان، رحيلة الغمراوى، حمنة الحداوى، عبد الجليل بنسعود، ي. المصطفى مطهر، عبد السلام سي كوري، محمد توفلة، عبد الصادق بوزاهر، سلوى بولحية، عبد الصادق بيطاري، فؤاد حاجبي، خليل بولحسن، رشيدة لشهابي، لحسن حبيبو، عبد الواحد الشافقى، إسماعيل امغارى، الحبيب امهيدرة، محمد بنلعروسي، محمد ايت احسينين.

- عدد الأعضاء الرافضين

- عدد الأعضاء الممتنع عن التصويت

عبد الرحيم تق تق، محمد الحر.

يقرر ما يلى

صادق مجلس جماعة مراكش بالأغلبية المطلقة للأصوات المعتبر عنها للأعضاء الحاضرين على كناش التحملات الخاص بوكلاء سوق الخضر والفاكه للجملة بمراكش في صيغته المعدلة والمكون من 17 فصلاً، والآتية كما يلى:

كناش التحملات الخاص بوكالء سوق الجملة للخضر والفاكه بجماعة مراكش في صيغته الجديدة

إن رئيسة جماعة مراكش

- بناء على الظهير الشريف رقم 1.15.85 الصادر في 20 رمضان 1436 (موافق 07 يوليو 2015) بتنفيذ القانون التنظيمي رقم 113.14 المتعلقة بالجماعات.
- وبناء على المرسوم رقم 2.17.451 الصادر في 23 نوفمبر 2017 بسن نظام للمحاسبة العمومية للجماعات ومؤسسات التعاون بين الجماعات.
- وبناء على القانون رقم 39.07 بسن أحكام انتقالية فيما يتعلق ببعض الرسوم والحقوق والمساهمات والأتاوى المستحقة لفائدة الجماعات المحلية الصادرة بتنفيذ الظهير الشريف رقم 1.07.209 بتاريخ 16 ذي الحجة 1428 الموافق ل 27 دجنبر 2007.
- وبناء على الظهير الشريف رقم 01.62.008 الصادر في 02 رمضان 1381 الموافق ل 07 فبراير 1962 بشأن تخييل مهام وكالة سوق الجملة بالجماعات الحضرية.
- وبناء على قرار السيد وزير الداخلية المؤرخ في 22 ماي 1962، بشأن وضع قانون أساسي لوكالء أسواق بيع الخضر والفاكه وأسواق السمك الكائنة بدائرة الجماعات الحضرية وكذا وضع نظام خاص بتلك الأسواق.
- وتبعاً لمقرر مجلس جماعة مراكش عدد 187/05/2023 بتاريخ 18 ماي 2023 القاضي بالمصادقة على النظام الداخلي لسوق الجملة للخضر والفاكه بمراسکش في صيغته المعدلة والمكون من 72 فصلاً.
- وتبعاً للمداولات مجلس جماعة مراكش خلال دورته العادية لشهر ماي 2023 (الجلسة الثانية بتاريخ 18/05/2023).

تقرير ما يلي

الباب التمهيدي

الفصل الأول:

- هدف كناش التحملات هنا إلى تحديد الشروط الإدارية والتكنولوجية التي تحدد شروط منح صفة وكيل بسوق الجملة للخضر والفاكه بمراسکش وكذا التزامات وواجبات الوكالء طبقاً لمقتضيات الظهير الشريف رقم 01.62.008 الصادر في 02 رمضان 1381 الموافق ل 07 فبراير 1962 بشأن تخييل مهام وكالء أسواق البيع بالجملة بالجماعات الحضرية ومقتضيات قرار السيد وزير الداخلية المؤرخ في 22 ماي 1962، بشأن وضع قانون أساسي لوكالء أسواق بيع الخضر والفاكه وأسواق السمك الكائنة بدائرة الجماعات الحضرية وكذا وضع نظام خاص بتلك الأسواق.

الفصل الثاني:

- الوكالء هم الأشخاص الذين يتم تعينهم طبقاً لمقتضيات قرار السيد وزير الداخلية الصادر بتاريخ 22 ماي 1962 وتحري على يدهم عمليات البيع بالجملة عن طريق المزايدة أو بالترادي بالأمكنة المخصصة لذلك في الأيام والساعات. حسب طريقة البيع التي يحددها النظام الداخلي لسوق الجملة للخضر والفاكه بمراسکش في نسخته التعديلية.

الفصل الثالث:

يتم منح صفة وكيل بسوق الخضر والفاكه بالجملة بعد المباراة والتي يتم الإعلان عنها بالجريدة الوطنية المأذونة (باللغتين العربية والفرنسية) والموقع الإلكتروني الرسمي لجماعة مراكش.
 تحدد مدة الوكالة في ثلاثة سنوات ابتداء من تاريخ صدور قرار التعيين.

الباب الأول: الشروط الواجب توفرها لمنصب وكيل

الفصل الرابع:

- يسمح بالمشاركة في مباراة اختيار وكيل بسوق الجملة للخضر والفاكه بالجملة بجماعة مراكش للأشخاص المعروفين بكفاءتهم والذين يستوفون الشروط التالية:

- ← ان يكونوا متعمدين بالجنسية المغربية وبالحقوق المدنية المرتبطة بها.
- ← ان يكونوا مقيمين بمدينة مراكش لمدة لا تقل عن سنتين وان يلتموا بالإقامة بها طيلة مدة وكالتهم.
- ← ان لا يكونوا مدينين تجاه الجماعة او اية مؤسسة حكومية أخرى باى دين.

← أداء مبلغ الضمانة المنصوص عليها في اعلان المباراة المتعلقة باختيار وكلاء سوق الجملة للخضر والفاكه.

لا يسمح بالمشاركة في مباراة اختيار وكيل بسوق الجملة للخضر والفاكه بجماعة مراكش للوكاء المنتسب للقطاع الحر الذين سبق أن مارسوا منصب وكيل بسوق الجملة للخضر والفاكه بجماعة مراكش لفترتين سابقتين.

الفصل الخامس:

الوثائق المطلوبة للمشاركة:

أ- المرشحون المنتسبون للقطاع الحر:

- طلب يبين فيه المرشح التزامه بالمقتضيات الواردة في الفصل الثالث.
 - بيان يشمل معلومات تتعلق بالحالة العائلية للمرشح ومراجعته المهنية وامكانياته المالية.
 - نسخة من كناش التحملات مصادق عليها من طرف المشارك.
 - نسخة من عقد الإرداد.
 - شهادة من لائحة السوابق العدلية تقل عن 3 أشهر.
 - شهادة تثبت إقامة المرشح بمدينة مراكش لمدة لا تقل عن سنتين.
 - شهادة الوضعية الجبائية مسلمة من طرف مصالح الضريبة.
- أما بخصوص الوكاء الذين مارسوا منصب وكيل لمدة انتدابية واحدة بسوق الجملة للخضر والفاكه بمراكب فيجب أن يدلوا بما يفيد:

➢ اداؤهم للضريبة على القيمة المضافة لما داخليهم خلال مدة ممارستهم لمهنة وكيل بسوق الجملة للخضر والفاكه بمراكب.

➢ اداؤهم لكافة الحقوق الاجتماعية لجميع مستخدمهم خلال مدة ممارستهم لمهنة وكيل بسوق الجملة للخضر والفاكه بمراكب.

- وصل الضمان المؤقت للضمانة المودعة لدى صندوق الخازن الجماعي.

ب- المرشحون المنتسبون للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير:

بالإضافة إلى ما سبق، يتبعن عليهم الأدلة بما يلي:

- نسخة مطابقة للأصل لبطاقة المقاومة.
 - شهادة مسلمة من المندوبية السامية للمقاومة من أجل المشاركة في المباراة.
- وبخصوص الوكاء الذين سبق لهم ان مارسوا منصب وكيل بسوق الجملة للخضر والفاكه بمراكب، فيجب أن يدلوا بما يفيد:

➢ اداؤهم للضريبة على القيمة المضافة لما داخليهم خلال مدة ممارستهم لمهنة وكيل بسوق الجملة للخضر والفاكه بمراكب.

➢ اداؤهم لكافة الحقوق الاجتماعية لجميع مستخدمهم خلال مدة ممارستهم لمهنة وكيل بسوق الجملة للخضر والفاكه بمراكب.

الفصل السادس:

يجب على المرشح لمنصب الوكيل الالتزام بكل المقتضيات القانونية والإدارية الواردة في:

- قرار السيد وزير الداخلية المؤرخ في 22 مايو 1962، بشأن وضع قانون أسمى لوكالات أسواق بيع الخضر والفاكه وأسواق السمك الكائنة بدائرة الجماعات الحضرية وكذا وضع نظام خاص بتلك الأسواق.
- النظام الداخلي لسوق الخضر والفاكه بالجملة بمراكيش بصيغته المعدلة.
- القرارات التنظيمية التي تصدر عن الإدارة والتي تسعى للرفع من المستوى التنموي للسوق.

الباب الثاني: التزامات وواجبات الوكالات

الفصل السابع:

يجب على الوكالات أن يسرروا على احترام حدود المرباعات (المغطاة وغير المغطاة) الممنوحة إليهم عند وضع السلع وحين بيعها. وتحجز السلع وصناديق التغليف التي توضع خارج حدود هذه المرباعات وتتابع السلع المحجوزة بالزاد العلني أو تسلم إلى المؤسسات الخيرية.

الفصل الثامن:

يلتزم الوكيل بتوفير الموارد البشرية المؤهلة والكافية مصري بها لدى صندوق الضمان الاجتماعي لحسن تدبير المربع وتوجيه الخدمات للمزودين وأداء أجورهم طبقاً للقانون الجاري به العمل.

الفصل التاسع:

- يحضر الوكيل اجبارياً أو من ينوب عنه إلى المربع المنوх له في الوقت المحدد لانطلاق عمليات البيع ولا يغادر السوق إلا بعد انتهاء الوقت القانوني المحدد ل نهاية العملية، ولا يمكنه التغيب إلا وفق الشروط المنصوص عليها في قرار وزير الداخلية المؤرخ في 22 مايو 1962 تحت طائلة تطبيق العقوبات المقررة قانوناً.

- يعين الوكيل نائباً له في حالة غيابه ويرسل وجوباً المصالح الجماعية المختصة بهذه النيابة وبمدة الغياب، على ألا تتجاوز هذه المدة 60 يوماً في السنة وفق المقتضيات القانونية الجاري بها العمل والتي يترتب على الاخلال بها سحب القرار من الوكيل، وفي حالة غياب الوكيل لظروف قاهرة يعين نائباً له وتبقى هذه النيابة مرهونة بموافقة المصالح الجماعية المختصة، كما يلتزم الوكيل بعدم التنازل من أي مسؤولية له باعتباره وكيلًا بموجب التفويض السالف الذكر.

الفصل العاشر:

لا توضع موازين الوكالات خارج حدود مرباعتهم وفي حالة ضبط مخالفة في هذا الباب يحجز الميزان.

الفصل الحادي عشر:

يتعهد الوكيل بإلزام المستخدمين على ارتداء بطاقة صدرية تتضمن أسماءهم وصورهم وصفتهم، وذلك بعد موافقة الجماعة على شكل البطاقة الصدرية، كما يوجه الوكيل إلى الجماعة لائحة بأسماء المستخدمين العاملين بالمرافق مع بطائقهم الوطنية، وتزويد الجماعة بالمعلومات المتعلقة بهم وذلك بشكل دوري طيلة مدة الوكالة.

الفصل الثاني عشر:

يمنع منعاً كلياً على مستخدمي الوكالات مغادرة محل عملهم أثناء اوقات عمل السوق، وعليهم تسليم ورقة خروج السلع لكل مشترٍ متضمنة لجميع البيانات المتعلقة بعملية البيع.

الفصل الثالث عشر:

- يلتزم الوكيل بالانخراط في جميع البرامج لتأهيل وعصرنة ورقمنة تدبير سوق الجملة للخضر والفاكه لجامعة مراكش والعمل على تدبير كافة العمليات التجارية والمحاسبية وتقديم خدماته وفق الاجراءات التي تقرها الجامعة ، ومنها على وجه الخصوص تلك المتعلقة بالمعدات الخاصة بوزن البضائع (موازين الكترونية على الأقل ميزانين) ، ومنها أيضا تلك المتعلقة بالنظام المعلوماتي المندمج الخاص بالتسير والتتبع والمراسلة للسوق في إطار النظام المعلوماتي المندمج للجامعة كما يلتزم الوكيل أيضا الانخراط في برامج الحد من ظاهرة البيع العشوائي بالجملة.
- الالتزام بدفع المستحقات المستخلصة من طرفه في الآجال القانونية المشار إليها بالنظام الداخلي لسوق الخضر والفاكه بالجملة لجامعة مراكش.
- يلتزم الوكيل بمسلك سجلات محاسبية وحفظ كل العمليات والفاواتير وفقاً للمقتضيات القانونية الجاري بها العمل ، وعليه تمكين المصالح الإدارية والجبلائية الجماعية من الاطلاع عليها بقصد المراسلة .
- يتعين على الوكيل المحافظة على نظام ونظافة مربعه (المغطاة والغير المغطاة)، ووضع صناديق كافية للقمامة على نفقته وذلك بغرض استيعاب النفايات الخاصة بالمربع (المغطاة والغير المغطاة) الذي يستغله، كما عليه افراغها يوميا بالأماكن المعدة لذلك.
- يلتزم الوكيل بتحمل مسؤولية القيام بأشغال الصيانة الازمة لضمان سير المربع الموكل إليه طيلة فترة انتدابه وذلك طبقاً للمقتضيات التي تقرها الجامعة.
- يعتبر الوكيل مسؤولاً لوحده مسؤولاً كاملة عن البضائع الفاسدة والغير صالحة للاستهلاك والتي تصيب في حالة عرض للبيع بالمربع (المغطاة والغير المغطاة).

الفصل الرابع عشر:

في حالة مخالفة الوكالء لمقتضيات ما سبق ذكره تتخذ في حقهم الاجراءات المنصوص عليها في قرار السيد وزير الداخلية المؤرخ بـ 22 ماي 1962.

الفصل الخامس عشر:

يعهد بتطبيق مقتضيات كناش التحملات هذا إلى جميع المصالح التابعة للجامعة والقاضي المالي للجامعة والمصالح الأمنية والسلطة المحلية كل في نطاق اختصاصاته.

الفصل السادس عشر:

لا يتم تنفيذ مقتضيات كناش التحملات هذا إلا بعد التأشير عليه من طرف السلطة المختصة.
ويلغى بالمقابل كناش التحملات السابق موضوع مقرر المجلس عدد 02/461 بتاريخ 06 فبراير 2020 القاضي
بالمصادقة كناش التحملات الخاص بوكالء سوق الخضر والفاكه لجامعة بمراسلين.

الفصل السابع عشر:

يشرع العمل بهذا الكناش بتاريخ:
.....

كاتب المجلس
محمد ايت احسسين

النائب الأول لرئيسة المجلس الجماعي لمراكش
محمد الأدريسي